الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الثانية
الفصل التشريعي الثاني

محضر جلسة رقم (١٩)
الاربعاء ٤/تشرين الأول/٢٠٢٣

عدد الحضور: (١٧٢) نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (٣:٢٢) عصراً

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نيابة عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة التاسعة عشر الدورة الانتخابية الخامسة السنة التشريعية الثانية الفصل التشريعي الثاني، وخير ما نفتتح به هو تلاوة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان:-

يقرأ آيات من الذكر الحكيم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الفقرة أولاً: التصويت على مشروع قانون التعديل الثاني لقانون مكاتب الخدمات العلمية والإستشارية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٧) لسنة ١٩٩٧. (لجنة التعليم العالي والبحث العلمي).

- النائب مزاحم قاسم حمو احمد الخياط:-

يقرأ المادة (١) من مشروع قانون التعديل الثاني لقانون مكاتب الخدمات العلمية والإستشارية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٧) لسنة ١٩٩٧.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على المادة (١).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

يقرأ المادة (٢) من مشروع قانون التعديل الثاني لقانون مكاتب الخدمات العلمية والإستشارية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٧) لسنة ١٩٩٧.

- النائب ياسين حسن طاهر حسن:-

يكمل قراءة المادة (٢) من مشروع قانون التعديل الثاني لقانون مكاتب الخدمات العلمية والإستشارية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٧) لسنة ١٩٩٧.

- النائب حيدر محمد كاظم خضير المطيري:-

يكمل قراءة المادة (٢) من مشروع قانون التعديل الثاني لقانون مكاتب الخدمات العلمية والإستشارية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٧) لسنة ١٩٩٧.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على مقترح اللجنة للفقرة (أ) للبند ثانياً من المادة (١٠) من اصل القانون الواردة في المادة (٢) في مشروع التعديل.

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على مقترح اللجنة للفقرة (أ) للبند ثالثاً من المادة (١٠) من اصل القانون الواردة في المادة (٢) في مشروع التعديل.

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على حذف البند رابعاً من المادة (١٠) من اصل القانون الواردة في المادة (٢) في مشروع التعديل.

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على المادة (٢) من مشروع القانون التي تتضمن تعديل إلغاء المادة (١٠) وتعديلها ببنودها التي قرأت من أولاً إلى رابعاً آخذين بنظر الإعتبار مقترحات اللجنة.

(تم التصويت بالموافقة).

أصبحت المادة (١٠) أولاً نص حكومي، ثانياً تم تعديل البند (أ)، ثالثاً تم تعديل البند (أ)، رابعاً حذفت.

- النائبة بدرية حسين عزيز داود حسن:-

تقرأ المادة (٣) مادة جديدة مقترحة من اللجنة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على إلغاء البند أولاً من المادة (٣) الأصل ويحل محله ما يأتي المادة (٣) البند أولاً، التصويت على مقترح اللجنة.

(تم التصويت بالموافقة).

-النائبة نهلة قادر محمد حارس الافندي:-

تقرأ المادة (٤) مادة جديدة مقترحة من اللجنة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أذهبوا إلى المادة (٥) تنص على تعديل مادة في القانون الأصل أكملوها وبعدها نعود إلى إضافة المواد الجديدة الاخرى، المادة (٤) هي إضافة على المادة الأصل حتى نحفظ التسلسلات في المادة الأصل، المادة (٥) تصبح المادة (٤).

-النائبة نهلة قادر محمد حارس الافندي:-

تقرأ المادة (٥) مادة جديدة مضافة مقترحة من اللجنة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على مقترح اللجنة للمادة (٥) في مشروع التعديل ويكون تسلسلها (٤) في مشروع التعديل.

(تم التصويت بالموافقة).

-النائبة نهلة قادر محمد حارس الافندي:-

تقرأ المادة (٥) من مشروع قانون التعديل الثاني لقانون مكاتب الخدمات العلمية والإستشارية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٧) لسنة ١٩٩٧.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يقرأ المادة (٥) من مشروع قانون التعديل الثاني لقانون مكاتب الخدمات العلمية والإستشارية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٧) لسنة ١٩٩٧.

توجد مكاتب إستشارية خارج التعليم العالي ولها قدرة، مثال المكاتب الإستشارية لنقابة المهندسين، يعني هل يتوقف المكتب الإستشاري لنقابة المهندسين، في النص يكون مفاتحة التعليم إذا أعتذر نذهب لغيرهم.

- النائب ياسين حسن طاهر حسن:-

فقط توضيح لهذه النقطة، المكاتب الإستشارية تحتاجها جميع القطاعات، القطاع العام او الخاص أو المشترك كل القطاعات تحتاج المكاتب الإستشارية، بما إنه معظم الاعمال التي تقام حالياً تنفذها شركات من القطاع الخاص فبإمكانهم الذهاب إلى المكاتب التي ذكرها سيادة رئيس المجلس والسادة أعضاء المجلس، الحديث هنا حول الشركات والوزارات الحكومية العامة، أما بالنسبة للقطاع الخاص والمشترك ممكن أن يذهبوا بإتجاه المكاتب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

النص المكتوب يلزم كل الوزارات ومؤسسات الدولة أن تبدأ بالمكاتب الإستشارية لوزارة التعليم إن تعذر ذلك يذهبوا إلى المكاتب الإستشارية الأخرى، أكثر من يطلب الوزارات والجهات الغير مرتبطة بوزارة المحافظات والهيئات هم من يطلبوا الخدمات الإستشارية، حصرها فقط في وزارة التعليم هذا منافي للإختصاصات المذكورة في قوانين اخرى.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

إن موازنة التعليم العالي تعادل (١%) من موازنة البلد ككل هذا منفذ وحيد حتى الوزارة تمول نفسها ليس لديها أي شيء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هناك إختصاصات إستشارية لشركات عالمية اوقفناها، وهناك أختصاصات لنقابات وأعطيت مثال نقابة المهندسين العراقي.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

هو في حالة إعتذار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بعد لن يعتذر المكتب التابع للتعليم، الأراء عديدة وكثيرة ومحترمة وللمجلس ما يرتأيه.

التصويت على مقترح اللجنة للمادة (٥) بعد تعديل التسلسلات.

(تم التصويت بعدم الموافقة).

- النائب ياسين محمد حمد العيثاوي:-

يقرأ المادة (٦) مادة جديدة مضافة مقترحة من اللجنة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على مقترح اللجنة إضافة مادة جديدة المادة (٦).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب فراس تركي عبد العزيز مسلماوي:-

يقرأ المادة (٧) من مشروع قانون التعديل الثاني لقانون مكاتب الخدمات العلمية والإستشارية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٧) لسنة ١٩٩٧.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على المادة (٧) آخذين بنظر الإعتبار التسلسلات.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب فراس تركي عبد العزيز مسلماوي:-

يقرأ الأسباب الموجبة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على الأسباب الموجبة

(تم التصويت بالموافقة).

اللجنة تطلب إعادة النظر بالمادة التي تتعلق بإلزام الوزارات وشركات القطاع العام باللجوء، الفكرة التي يطرحونها كلجنة المبدأ الإستفادة من خبرات المكاتب الإستشارية للجامعات على أن تعاد الصياغة بدون تقييد النقابات والقطاعات الأخرى هذه الصيغة إلزام.

- النائب مزاحم قاسم حمو احمد الخياط:-

يجب أن نعرف إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هي أساس الإقتصاد وأساس التنمية المستدامة، ونحن نرى إن موازنة التعليم العالي ضعيفة جداً، وهناك عزوف عن المكاتب الإستشارية العلمية وهذا يعني عزوف عن البحث العلمي والذي هو أساس البلد واساس عمل وزارة التعليم العالي لخدمة المجتمع، أرجو أن لا نخسر التصويت على هذه الفقرة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الفقرة بصيغتها الحالية تتعارض مع قوانين أخرى نافذة للنقابات والمكاتب الإستشارية، الإلزام يعني إلزام.

- النائب حيدر محمد كاظم خضير المطيري:-

نحن نقول يجب أن تتنافس المكاتب الإستشارية الحكومية بشفافية حسب ما ذكر السيد النائب بشفافية مع بقية المكاتب الأهلية، كيف تتنافس والمكاتب الحكومية تعطي من رأس مالها (١٠%) من الإيراد الكلي، أي عقد تتعاقد به تعطي (١٠%) للأقسام الداخلية و(٢٠%) لدعم الجامعة إلى صندوق التعليم العالي للوزارة والرئاسة والكلية، و(٣٠%) من قيمة العقد فلا يرسى عليها أي عقد عندما تتنافس لا تجد عمل، نحن حصرنا العمل الحكومي الإستشاري للوزارات بالمكاتب الحكومية التابعة لوزارة التعليم لأنته نسبة كبيرة من هذه المبالغ تذهب لنفس الدولة لدعم قطاعات الدولة، أما إذا هناك إختصاصات لا تبرع بها مثل شركات النفط مثل الأمور المالية بالإمكان إن تعتذر وتقدم على المكاتب الأهلية، بالإضافة هناك عمل إستثماري هذا تابع للقطاع الخاص.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لجنة التعليم العالي هناك مكاتب إستشارية في نفس الوزارات على سبيل المثال وزارة الإسكان والإعمار لديها مكتب إستشاري ومعروف بإمكانياته، بموجب هذا النص حتى وزارة الإسكان لا تستطيع إستخدام مكاتبها الإستشارية أو مديرياتها الإستشارية، ومديريات التعليم لدينا في هيكلية الوزارات مكاتب إستشارية معنية بعمل الوزارة هذا النص أوقفها.

- النائب سجاد سالم حسين الشاطي:-

يوجد لدينا قانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٠ للمكاتب الإستشارية غير الحكومية خطط الدولة منذ عام ٢٠٠٠ بأن تتوسع المكاتب الإستشارية خارج مؤسسات الدولة، ونأتي نحن بعد (٢٣) سنة نخنق القطاع الخاص ونخنق الأشخاص الطبيعية والمعنوية من جمعيات ونقابات والمكاتب الإستشارية، أعتقد هذا ينافي تنظيم الدولة وينافي أيضاً المنافسة والإحتكار ومنع الإحتكار في الدولة العراقية، هذا يكرس المنافسة غير المشروعة بين المكاتب الإستشارية للقطاع الخاص والجمعيات والنقابات والمكاتب الإستشارية التابعة لوزارة التعليم العالي.

- النائب رائد حمدان عاجب المالكي:-

أعتقد إن هذا النص لا يشمل المحافظات غير مذكورة فيه المحافظات وهي عقودها جداً كبيرة لأنه عبارة الجهات الغير مرتبطة بوزارة لا تشمل المحافظات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كيف لا تشمل المحافظات؟

- النائب رائد حمدان عاجب المالكي:-

حتى في قانون الموازنة دائما تذكر الغير مرتبطة في وزارة والمحافظات، فعقود المحافظات تبقى للقطاع الخاص هذا أولاً.
ثانياً: فلنحدد نسبة مثلاً بما لا يزيد عن (٢٠%) من العقود الإستثمارية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هنا إذا أرادت الوزارة أن تذهب إلى أكثر من (٢٠%) أيضاً اوقفتها، إذا قلنا بما لا يزيد عن (٢٠%)، إحتمال إحدى الجامعات متعاقدة مع إحدى الجامعات بتقديم الإستشارات، من يؤيد إعادة التصويت على هذه الفقرة.

(تم التصويت بعدم الموافقة).

أطلب من المجلس التصويت على القانون بالمجمل.

(تم التصويت بالموافقة).

*** الفقرة ثالثاً: سؤال شفاهي موجه إلى السيدة وزيرة الإتصالات.**

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

اليوم الوطني العراقي، في مثل هذا اليوم من عام ١٩٣٢ خرج العراق من الوصاية الأجنبية ودخل عصبة الأمم المتحدة عضواً في المجموعة الدولية ليساهم ومن موقع إستقلاله وإرادته الشعبية وحكوماته الوطنية في الحياة الدولية ومكانته بين شعوب العالم للعيش بمحبة وإستقرار وسلام وداعياً للسلام في المحافل والنزاعات الدولية ومن تاريخ التأسيس لعصبة الأمم المتحدة كان للعراق دوراً مشرفاً مع القضايا للأمة الإسلامية والعربية والقومية ومن أهمها القضية الفلسطينية، وقضايا الدفاع عن حقوق الإنسان، وبعد عام ٢٠٠٣ إلى الآن العراق تحول من النظام الدكتاتوري إلى النظام الديمقراطي، ويحكم نفسه من خلال الإنتخابات وحرية التعبير وإنهاء حكومات العسكر والإنقلابات العسكرية والمقابر الجماعية واليوم نبارك للشعب العراقي بهذه الذكرى مع تأكيدنا على إستقلال العراق ومنع التعدي على سيادته والتواصل مع المجتمع الدولي والعمل وفق المصالح المشتركة حتى تحقيق مطالبه المشروعة للعيش بحرية وكرامة ورفاهية من خلال سلطاته الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية مع دعم جميع الفعاليات الشعبية الداعمة لإستقرار العراق، الذي تحقق إستقراره بفضل دماء الشهداء والجرحى وتضحيات المخلصين من أبناء الشعب العراقي العزيز، حفظ الله العراق أرضاً وشعباً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

***الفقرة ثالثاً: سؤال شفاهي موجه إلى السيدة وزيرة الإتصالات.**

السيدات السادة النواب، نرحب بمعالي وزيرة الإتصالات لحضورها جلسة هذا اليوم إمتثالاً للإجراءات الدستورية الرقابية لمجلس النواب باستجابتها لها بناءً على الطلب المقدم من السيدة النائبة (حنان الفتلاوي) لتوجيه أسئلة لمعالي الوزيرة والإجابة عنها شفاهاً في جلسة معلنة لمجلس النواب، نشكر معالي الوزيرة ونشكر السيدة النائبة على مبادرتهم في هذا الإجراء الرقابي والدستوري والديمقراطي، البرلمانية وزعوا السؤال على السيدات السادة النواب.

تفضلي النائب (حنان الفتلاوي) لتوجيه الأسئلة كما أوسلت إلى السيدة الوزيرة بدون أي تغيير، تفضلي بالسؤال الأول، إذا ترغبين بمقدمة قبل الدخول بالسؤال أو بالسؤال مباشرةً، تفضلي.

- النائبة حنان سعيد محسن علوان الفتلاوي:-

بدايةً شكراً سيادة الرئيس على إتاحة هذهِ الفرصة لممارسة الدور الرقابي لمجلس النواب والشكر موصول للسيدة الوزيرة لاستجابتها وحضورها في الموعد المحدد.

السؤال الأول: ما هي الأسباب الموجبة لقيامكم بحضر تطبيق برنامج (التليكرام) في العراق والذي يتنافى مع مبدأ حرية التعبير والديمقراطية في العراق وحسب ما نصت عليهِ المادة (٣٨) من الدستور هذا (أ).

ب- هناك أضرار اقتصادية تسبب بها هذا القرار المفاجئ وغير المدروس مما يدل على الاستعجال وعم تبليغ المستفيدين بشكل مسبق أو وجود خطة فنية قبل الحظر، فهل اتخذت الوزارة إجراءات الكفيلة في تقليل الضرر على الشرائح المستفيدة في قطاع الإقتصاد الرقمي المعتمد على (التليكرام).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدة الوزيرة (هيام) تفضلي بالإجابة على السؤال الأول، وإذا ترغبين بمقدمة تفضلي.

- السيدة هيام الياسري (وزيرة الإتصالات):-

السيدات السادة النواب، حقيقةً وفي البداية أوجه شكري إلى السيد رئيس مجلس النواب، والسادة نواب رئيس المجلس، وكافة السيدات السادة أعضاء مجلس النواب لإتاحة هذهِ الفرصة الطيبة لممارسة الديمقراطية والتي هي بالتأكيد تقوي من عمل الوزارة وفي نفس الوقت توضح الإجابات على هذهِ الأسئلة، وكذلكَ بالتأكيد شكر موصول إلى الدكتورة السيدة النائبة (حنان الفتلاوي).

بالنسبة إلى السؤال الأول، في ما يتعلق (بالتليكرام) حقيقة الأسباب التي على ضوئها جرى الحظر، أنهُ وردَ إلينا توجيه من دولة رئيس الوزراء توجيه رسمي في حظر التطبيق، أما الأمور الأُخرى الواردة في السؤال التي تتعلق في قضايا الإشعار المسبق والدراسات حقيقة هذهِ ليست من مسؤولية الوزارة، لأنَ الوزارة يقتصر عملها على فقط الحجب، لأنَ لديها أجهزة بوابات النفاذ الدولية عندما تأتيها أوامر في الحجب تُحجِب إلى أوامر رسمية من السيد رئيس الوزراء، وهناكَ أمر ديواني بأن مسؤولية التفاصيل الأُخرى متعلقة في التطبيق والتواصل مع (التليكرام) هو نقطة الإتصال الوطنية هي هيأة الإعلام والإتصالات، حقيقةً دور الوزارة يقتصر على الإجراء التنفيذي الفني فقط.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدة النائبة تعقيب.

- النائبة حنان سعيد محسن علوان الفتلاوي:-

شكراً جزيلاً للسيدة الوزيرة، حضرتكِ ذكرتي أنَ التوجيه ن دولة رئيس الوزراء توجيه رسمي هل كان بكتاب رسمي أم بقرار مجلس الوزراء أم بتوجيه شفاهي معالي الوزيرة، أنتي سوفَ تخرجين من الوزارة وهؤلاء التضررين سوف يذهبون ويرفعون عليكِ دعوة في القضاء، كيفَ تحمين نفسك وأنتي ليسَ لديكِ كتاب رسمي من رئيس الوزارة وليسَ لديكِ قرار مجلس الوزراء يحميكِ أنا أقول البيان الذي نزل ليسَ فيهِ إشارة لرئيس مجلس الوزراء، أنتي حجبتي (التليكرام) وكلنا فهمنا انتي نت قام بحجب (التليكرام)، عندما تقولين وجهني السيد رئيس الوزراء المفروض تبرزين لي كتاب رسمي من رئيس الوزراء أو قرار لمجلس الوزراء يحميكِ من المقاضاة، إذا رَبِحوا هؤلاء المقاضين الدعاوى من سوفَ يدفع التعويضات، أنتي أو رئيس الوزراء أو مجلس الوزراء هذهِ النقطة الأولى.

النقطة الثانية: انتي عندما حجبتي كان المفروض تُبلغين رئيس الوزراء إذا كان هو فعلاً مُعطي التوجيه تقولين له المستخدمين سوف يستطيعون يدخلون إلى (التليكرام) من خلال **(VPN)** و(بروكسي) بالتالي حجبك إلى (التليكرام) كان حجب شكلي وليسَ حجب فعلي.

النقطة الثالثة: بعد قرارك بالحجب (أسيا سيل) بقى التليكرام يعمل بها ثلاثة أيام، كيف بقت آسيا سيل تعمل، أما يوجد تهريب للسعات وأنتي لا تعلمين به أو يوجد تواطئ مع اسيا سيل علينا أن نعرف، أنا عندما أحجب التليكرام من المفروض انتي حاجبته من الكل، كيفَ بقت آسيا سيل ثلاثة أيام تعمل؟ وهل بلغتي رئيس الوزراء بأنَ هناكَ برامج يمكن الدخول من خلالها إلى التليكرام التي هي **(VPN)** و(بروكسي)، هل بلغتي رئيس الوزراء دخول المواطنين للتليكرام من خلال **(VPN)** و(بروكسي) يعني عملة صعبة من البلد تخرج للخارج لا يستفيد منها العراق شيء، هل بلغتي السيد رئيس الوزراء بمحاذير **(VPN)** و(بروكسي) الفري المجاني، كم مليئة بالفايروسات وكم حاسوب كم جهاز تمَ اختراقه من خلال **(VPN)** و(بروكسي) هل تمَ إشعار المستخدمين مسبقاً؟ هل احتسبتم الضرر الذي صاحب شركة التوصيل والطالب الذي يدرس على التليكرام والجامعات، يا سيادة الوزيرة هل بلغتي السيد رئيس الوزراء أنهُ ليس فقط في التليكرام البيانات ممكن أن تُنشر في (الفيس بوك و التويتر والإنستغرام) بالتالي حجب التليكرام لا يعني حماية البيانات، هذهِ الملاحظات.

القضية الأُخرى: بدل أن نذهب في ستة أيام، كيفَ أمنتي البيانات في ستة أيام، يعني الأن بياناتنا سوف لن تُخترق بعد ما هو الذي حصل في هذه الستة أيام، هل نذهب لحلول ترقيعيه بدل الحل الأساسي لماذا لم تذهبي إلى تفعيل منظومة **(DPI)** التي هي تُعطي للعراق صمام أمان بالمحتوى من أي تطبيقٍ كان، بدلاً من أن نذهب وبناها التحتية كاملة من الوزير السابق مفترض الأن فقط تقنيات وأجهزة لماذا لا نذهب إلى الحل الجذري الذي هو **(DPI)**نذهب على حجب برنامج لستة أيام ونقطع أرزاق شرائح محدودي الدخل الذين هم يعيشون على هذا التطبيق.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تمام، معالي الوزيرة إجابة.

- السيدة هيام الياسري (وزيرة الإتصالات):-

بالنسبة إلى (آسيا سيل) حقيقة مسؤولية هيأة الإعلام والإتصالات كما هو معلوم وليست مسؤولية الوزارة كل شركات الموبايل، بالنسبة إلى التفاصيل الأُخرى التي تفضلت بها سيادة النائبة حقيقة كلها ليست من مسؤولية الوزارة، الوزارة لديها فقط جهاز إطفاء وتشغيل عندما يأتي إليها أمر، أمر في الإطفاء تُطفئ، يأتي أمر في التشغيل تُشغل أما باقي التفاصيل فهذهِ كلها

مسؤولية هيأة الإعلام والإتصالات لأنها نقطة الإتصال الوطنية مع شركة التليكرام، أما في ما يتعلق بجهاز (DPI) فهذا أيضاً من ليسَ من مسؤولية الوزارة مسؤولية جهاز الأمن الوطني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السؤال كان: هل كان التوجيه بقرار من مجلس الوزراء أم من رئيس مجلس الوزراء تحريري أو شفاهي معالي الوزيرة.

- السيدة هيام الياسري (وزيرة الإتصالات):-

عذراً فاتني الإجابة على هذا السؤال، حقيقةً نحن نتعامل مع دولة رئيس الوزراء وكل السادة الوزراء بالتوجيهات الرسمية، بغض النظر عن الشفاهية أو التحريرية في هذا لا بالتأكيد لم يكن تحريري لأن الموضوع كان عاجل حسب ما أخبرنا أنّ هذا سياق معتمد أنهُ قرارات كثيرة يستلزم عمل مجلس الوزراء قرارات آنية تتخذ في لحظات لا تتحمل كتب رسمية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تعقيب.

النائبة حنان سعيد محسن علوان الفتلاوي:-

حسب إجابة معالي الوزيرة كلها ليست من مسؤولية الوزارة، كلها مسؤولية هيأة الإعلام والإتصالات، يعني الوزارة فقط (سيركت) يُطفئ ويشغل هكذا افتهمت أنا أم أنا افتهمت خطأ، إذا الوزارة فقط دورها تُطفئ (الجوزة) وتشغلها علينا إلغاء الوزارة ونذهب لهيأة الإعلام والإتصالات ونكتفي بها، أذا الوزارة ليسَ لها علاقة في (DPI) الذي هو من عقد (DPI) عقود (DPI) في الوزارة السابقة مع وزارة الإتصالات وليست مع هيأة الإعلام والإتصالات، الوزير السابق كمل بناها التحتية ف (DPI) مهمة الوزارة وليست مهمة هيأة الإعلام والإتصالات، كل القصة الأُخرى إشعار أنتي الذي أنزلتي البيان وليسَ غيرُكِ فإشعار المستخدمين المفروض يصدر منكِ تقولين سوف نُطفئ بعدَ (٢٤) ساعة بعدَ (٤٨) ساعة بعدَ ساعة، لأنَ أنتي أنزلتي البيان وليسَ مكتب رئيس الوزراء أنزلَ البيان وليست هيأة الإعلام والإتصالات طالما أنتي ممن نفذ، أنتي من مسؤوليتك إشعار المستخدمين وإيجاد علاجات إلى الضرر الذي سوفَ يصيبهم وتنبيه المرجع الأعلى لأن هو ليسَ مختص فنياً أنتي مختصة فنياً، تنبيه تقولين له يوجد برامج (VPN) و(بروكسي) وآسيا سيل ليست لدي سيطرة عليها المفروض كل المحاذير أنتي تضعيها أمام رئيس الوزراء حتى لا يُضلل بقرار قد يكون غير قابل للتطبيق وقد يكون القرار خاطئ وقد يكون القرار فيهِ ضرر على المواطنين، أنا هذهِ إشكاليتي، أنتقل إلى السؤال الثاني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تفضلي السؤال الثاني، لحظة معالي الوزيرة هل لديكِ تعقيب على السؤال الأول.

- السيدة هيام الياسري (وزيرة الإتصالات):-

نعم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تعقيب لمعالي الوزيرة.

- السيدة هيام الياسري (وزيرة الإتصالات):-

عفواً فقط هناك يحصل خلط بين **(DPI)** و **(IGW)** نحنُ لدينا أجهزة بوابات النفاذ الدولية نعم وشغالة، لكن **(DPI)** ليست لدينا لدى الأمن الوطني، أما مسألة ما دارَ بيني وبين دولة رئيس الوزراء بالتأكيد يعني جرى حديث وتفاصيل وأمور، لكن بالنتيجة أنا ملزمة في تنفيذ التوجيه الذي وردَ لي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السؤال الثاني.

النائبة حنان سعيد محسن علوان الفتلاوي:-

إذا السياق العام في الدولة التوجيهات تكون شفاهية فهناكَ مشكلة حقيقةً.

السؤال الثاني: حسب الأوليات التي حصلنا عليها تبينَ شروعكم بإجراءات التعاقد ع الشركة السعودية **(STC)** لإمرار السعات الدولية عبرَ العراق (الترانزيت) وإعطاءها امتيازات كبيرة على حساب عقود مماثلة لشركات عراقية مما يتسبب في تقليل الإيرادات والإضرار في الشركات العراقية، يرجى بيان سبب ذلك.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تفضلي إجابة.

- السيدة هيام الياسري (وزيرة الإتصالات):-

حقيقةً نحنُ لم نُعطي إلى الشركة السعودية (ترانزيت) مثل ما وردَ في السؤال، لا يوجد هكذا شيء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تعقيب.

النائبة حنان سعيد محسن علوان الفتلاوي:-

هذهِ كل الإجابة، ماذا أعطيتهم إذاً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

حسب الأوليات لتي حصلنا عليها تبينَ شروعكم بإجراء التعاقد مع الشركة السعودية لإمرار السعات الدولية، هل تمَ التعاقد لإمرار السعات الدولية أم لا.

- السيدة هيام الياسري (وزيرة الإتصالات):-

كلا لم يتم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

حسناً هذا السؤال، تعقيب.

النائبة حنان سعيد محسن علوان الفتلاوي:-

حسب قرار هيأة الرأي المرقم (٣) الموافقة من حيث المبدأ على استكمال اجراءات العمل في مشروع **(TO)** أفريكا، أصولياً ومن خلال كذا وكذا، بقرار هيأة الرأي وافقتم على الشروع بإجراءات التعاقد أنا أضع لك الإشكاليات بهذا العقد، أنتي الأن تقولين لا يوجد عقد، يوجد عقد وحدة إنزال بحري معَ كيبل بحري، وحدة الإنزال البحري والكيبل البحري ماذا تفعلين بهِ

معالي الوزيرة؟ أما إلى(الترانزيت) أو للاستهلاك المحلي، أما يدخل به أنترنيت إلى العراق أو هو لمرور الترانزيت الأنترنيت منا ويذهب إلى أوربا وإلى دول أُخرى، أو بالتالي العراق يستفيد منهُ اقتصادي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

إجابة معالي الوزيرة.

- السيدة هيام الياسري (وزيرة الإتصالات):-

حقيقةً أنا أجبتُ على ما وردَ في السؤال، السؤال يقول أنهُ الشروع في إجراءات التعاقد لأغراض الترانزيت هذا لم يحدث، أما ما تفضلت بهِ سيادة النائبة نحنُ لم نتعاقد مع الشركة السعودية لأغراض الترانزيت مطلقاً، ليسَ لدينا شروع أو تعاقد فعلي لكن في ما يتعلق في الكيبل البحري، نعم مشروع **(TO)** أفريكا، وجدتُ الإدارات السابقة ماضين في الإجراءات ومستحصلين الموافقات، ومع ذلك أنا من باب الشفافية عرضتهُ على هيأة الرأي لإستكمال الإجراءات، لكن هذا موضوع مختلف عن ما وردَ في السؤال هذا يتعلق في الكيبل البحري وهذا شيء حقيقةً هو جيد جداً وأنا أفتخر به أن أتي بكيبل بحري من السعودية وآتي في كيبل بحري آخر وآتي في ثالث ورابع وخامس، يعني (عمان) التي هي صغيرة جداً لديها (١٢) كيبل بحري دولة (قطر) لديها (٤) كيبل بحري، أيضاً مادة في الموازنة نزلت في قانون الموازنة أنهُ نحن يجب أن نفعل الكيبل البحري ونفعل الترانزيت، أما لأي غرض سوفَ نستخدم الكيبل البحري الأن المشروع الذي نحنُ نعمل في إجراءاته والذي هو ليس موضوع السؤال، موضوع السؤال الترانزيت لكن الذي نعمل في إجراءاته هو كيبل بحري فقط لإيصالهُ إلى (الفاو) نحن لم نحدد بعد إلى من نستخدمه ممكن يستخدم لأغراض متعددة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تعقيب.

النائبة حنان سعيد محسن علوان الفتلاوي:-

معالي الوزيرة دارت حولَ الموضوع ولم تُعطيني إجابة عليه، معالي الوزيرة عند عمل كيبل بحري، الكيبل البحري نمرر به الأنترنيت صحيح هذا، ما هو الكيبل البحري اليسَ قناة لمرور الأنترنيت، أنترنيت أما إلى الاستخدام المحلي أو إلى استخدام الترانزيت، إذا إلى الاستخدام المحلي فلديك في الترانزيت (٢) كيبل بحري ولديكِ شبكة وطنية إذا إلى الترانزيت، ولديكِ عقد مع (IQ) ولديكِ موازنة في الموازنة لشبكة رديفة، لديكِ (٤) يدفعوا نسبة وشركات عراقية، وتتعاقدي مع بشركة أجنبية، الشركة العراقية تدفع ٤٠% وتأخذ ٦٠% وفقَ العقد، والشركة أجنبية تأخذ ٧٥% وتدفع ٢٥% إذا إلى الداخلي فنملك (٢) كيبل بحري لديكِ (١١) منفذ بري يتم توزيع الأرباح منها ١٠٠% لنا، وتتعاقدي مع شركة تُدخل أنترنيت تأخذ ٧٥% وتدفع ٢٥% ونحن لدينا (١١) منفذ بري والأرباح ١٠٠% أينَ دراسة الجدوى في القصة كلها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

حسناً هل أكملتي التعقيب.

النائبة حنان سعيد محسن علوان الفتلاوي:-

كلا بعد، تقولين كيبل بحري سوفَ يعمل في أي شبكة، شبكتنا أم شبكتهُ هو إذا في شبكتنا هل من المنطق يأتي يعمل في شبكتي وأُعطيه ٧٥% وأنا آخذ ٢٥% وإذا كانت شبكته، الشبكة ملكيتها لمن لنا أو لهُ؟ العقد لا يشير إلى أي شبكة إطلاقاً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السؤال الشفاهي هو يستفسر النائب عن أمر ما أو إجراء في مؤسسات الدولة المعنية ويجيب عنهُ ويُعقب السائل ويجيب المسؤول، إذا النائب رأى لاحقاً أنهُ يرتقي إلى الإستجواب يذهب إلى الإستجواب، هذا السؤال لا يرتقي إلى الإستجواب هذا الإجراء حسب وجهة نظر مقدم السؤال أنهُ يستوضح، أما إذا حولَ إلى استجواب يكون إتهام والاستجواب ينتهي في الأخيرة في طرح الثقة في المستجوب، السؤال الشفاهي لا يصل إلى مرحلة طرح الثقة، أنا أُقدر هذا الموضوع، السيد النائب السائل يسترسل بالسؤال ومن حق المسؤول يجيب، يُجيب بالأدلة والوثائق التي موجودة لديه.

- هيام الياسري (وزيرة الاتصالات):-

ولذلك هي حقيقة جزئية الهيأة فقط في منح التردد وترددات الأقمار الاصطناعية تمنح من الاتحاد الدولي للاتصالات، الآن هذه ليس ترددات داخل العراق ترددات عامة والأقمار منشورة على كل حال هذا الموضوع خرج من السؤال لكن أنا أقول الهيأة الوزارة تعمل بموجب القوانين النافذة عندنا قوانين تعمل بموجبها عديد لكن هذا خرج السؤال أنا لم أدخل في تفاصيلها ارجع إلى السؤال الرابع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أيهما ممكن الآن إلغاء هيأة الأعلام والاتصالات أو إلغاء وزارة الاتصالات؟

أنا أقول ما هو المنصوص عليه دستورياً جنابكم قلتم قانون هيأة الاتصالات قبل الدستور والدستور يتحدث عن إجراءات فنية الدستور ذكر هيأة الاتصالات بصراحة بالدستور لم يذكر وزارة الاتصالات اذا ما توجه لتوحيد القطاع يذهب في أتجاه هيأة الأعلام والاتصالات في اتجاه الوزارة ولم أطلب الإجابة على هذا الموضوع فقط للتوضيح، أما الهيأة مذكور دستورياً.

- هيام الياسري (وزيرة الاتصالات):-

أنا ليس اختصاصي أن أقدر الهيأة أو الوزارة لكن هذه قضية قانونية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لا نحتاج أن نلغي الهيأة أو الوزارة اقصد الهيأة منصوص عليها لان يوجد عندنا شبكة الأعلام العراقي منصوص عليها دستورياً ليس منصوص عليها وزارة الأعلام.

- هيام الياسري (وزيرة الاتصالات):-

لكن الوزارة جزء من مجلس الوزراء الذي صوت عليه مجلس النواب بالنسبة للسؤال الرابع الحقيقة ذكرت السيد النائبة أن هناك (٥٠٠) موظف تم إقصائهم أنا أطلب منها أن تبرز ممكن عندها أمر واحد بالإقصاء، وأنا لم أصدر أي أمر بالإقصاء موظف.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

تقول منها أن تخرج أمر واحد بالإقصاء من هؤلاء الموظفين، أنا سوف أخرج لكم العشرات من هؤلاء الأوامر وليس أمر واحد السيدة الوزيرة ، طبعاً أنت قراركم رقم (٢٣) على (١٥٣٤) في ٢٠٢٣/٢/٢٦ الذي يقول.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

للنائب حق تقديم السؤال الشفاهي وليس لكم الحق بالتقييم يكمل سؤاله والوزير تأخذ وقتها بالإجابة والأمر معروض أمام السيدات والسادة أعضاء المجلس النائبة ملتزمة بالنظام الداخلي والزيرة ملتزمة بالنظام الداخلي والأمر يسري بشكل طبيعي لا تعترض.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

السيد الرئيس الوزيرة لا تعترض على أسئلتي وتعطي الإجابة بأريحية وطلبه من عندي أبرز امر واحد يثبت أقصاء الموظفين وأنا إبرزلها وأجوبها، قيام مدراء الاتصالات والمعلوماتي بعفاء مسؤولي المجمعات ومن مضى على تكليفهم (٤) سنوات وتكليف أخرين ممن تتوفر فيهم الخصالة، ثانياً اعتماد نفس المعايير كذا في ما يتعلق بأعقاء وتكليف مدراء الأقسام ومسؤولي الشعب في المديريات، كم شعبة وكم قسم عندكم في الوزارة الذي تم إعفائهم نأتي للأوامر أمركم الوزاري المرقم (٦) على ٨٢٢ بالعدد ٥٠ في ١/٣٠ حرمان مجموعة من مهندسي قسم المشاريع من ممارسة اختصاصهم الدقيق تعفي السيد الوزير وتقول لهم لا يحق لك أنت يا مهندس أن تمارس في وزارة اختصاص هندسي الأمر الوزاري (٧٣) بالعدد ٩٩٥/٦ ٢٠٢٣/٢/٢ الخاص بحرمان موجوعة من الموظفين القانونيين من ممارسة الاختصاص الدقيق ونقلهم خارج القسم القانوني مع عدم تكليف قسم منهم بتمثل الوزارة، قانون تقولين لهم لا تمارس أي اختصاص قانوني وأين يذهب هل يعمل في الاستعلامات أو سائق أو حدائق السيدة الوزيرة قسم بهم حملة الشهادات عاليا ودكتوراه وماجستير وسهر سنوات وخدمة وظيفية عندهم والدولة صرفة عليهم لربما الألف الدولارات إيفادات ودورات تدريبية وتأتي وتقولين أعفي وأنت قانوني ولا أسمح لك أن تمارس أي اختصاص قانوني أنت يا مهندس أعفيك ولا أسمح لك أن تمارس أي اختصاص هندسي المدقق المالي أعفيك ولا أسمح لك تمارس أي اختصاص مالي هذا كل يأتي بباجة القرار وتقولين الابتعاد عن العشائرية والمنطقية لذلك نسلك هذا السلوك، معالي الوزير هم ناقضتي نفسك من تأتين أفراد عائلتكم أخوك في جهاز المخابرات وأبن أخوك بالجهاز الأمن الوطني وابن أختك بالجهاز وصديق أخوك من كذا وتأتي بهم وتجمعيهم في مكتبكم ومن باب تأتين الناس الذين هم اصبح عليهم سنوات أنت كل قياداتكم الوسطى عددهم (٨٠٠) أنت أعفيتي (٥٠٠) من أصل (٨٠٠) يا معالي الوزيرة هذا اجتثاث جماعي وتقولين هم معاقبين وفاسدين وأنا أطالبكم أن تبرزين اللجان التحقيقية التي عملتيه هل تم أحالتهم إلى النزاهة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة النواب فقط حتى نفرز، ما تعطي رأي من عندكم تقدرين استجواب أو لا، السيدات والسادة النواب سرق السؤال الشفهي عن الاستجواب فقط ما نمضي بإجراءات القناعة وسحب الثقة نفس التعقيب السؤال الشفهي هو مقدم من النائب للاستفسار والتأكد من أي إجراءات مقدمة بموجب السؤال ولكن السائل لا يرغب بالمضي بالإجراءات الدستورية المنصوص عليها بالاستجواب بطرح القناعة وسحب الثقة من المستجوب نفس الإجراءات.

- هيام الياسري (وزيرة الاتصالات):-

طبعاً الحقيقة أنا أشكر الدكتورة على طرح هذا السؤال وأشكر سعت صدر السادة النواب والسيد رئيس المجلس لتوضيح القضية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أنتم أجابتكم تكون واضحة أمام الأعلام وواضحة أمام السيدات والسادة النواب والوزير تعرف ماذا تجيب لا نحتاج هذه التداخلات الجانبية.

- هيام الياسري (وزيرة الاتصالات):-

الحقيقة ورد نص في السؤال أنا تم إعفائهم بطريقة الإقصاء الشامل الجماعي لعدد يصل إلى (٥٠٠) طبعاً أنا ملزمة أجاوب على ما ورد في السؤال، السؤال يتحدث عن الإقصاء وطلبت امر واحد بالإقصاء بالحقيقة أنا لم أصدر ولا أمر واحد بالإقصاء اقرأ إلى حضراتكم نص المادة (٦٢) من قانون الخدمة المدنية أرجو سعة صدركم هو سطرين أو ثلاثة، المادة

(٦٢) تقول أذا ثبت بأن شروط التوظيف المنصوص عليها في المادتين كذا كذا من هذا القانون لم تكون متوفرة كلها أو قسم منه في الموظف عند تعيين أول مرة يجب أقصاء بأمر من سلطة التعيين بمعنى أذا أحد تم تعيين وثبت شهادة مزورة ويوجد عند مشكلة يعني أخل بشرط من شروط التعيين أنا يجب أن أصدر له أمر بالإقصاء يعني كأنما إلغاء تعيين أنا في الحقيقة ولا أقصية أي واحد أنا أقصد من ناحية الدقة إلان السؤال يتكلم عن الإقصاء ومادة الخدمة تقول بمعنى يتم طرده من الوظيفة ويتم إلغاء التعيين أنا لم أطرد أحد، بالنسبة لقضية النقل والإعفاءات التي حدثت يوجد به توضيح أولاً هي صلاحية الوزير حسب مقتضيات المصلحة العامة هو يقدر أين المصلحة العامة ويوجد عند صلاحيات في قضية النقل أو الإعفاء والموظف هو موظف يداوم في هذه الغرفة أو في تلك أو في هذه المديرية في كل الأحوال هو موظف ملزم بتطبيق أمر المسؤول الموكل أليه وبالتالي أذا رأى الوزير أن المصلحة العامة في نقل هذا الموظف أو إعفاء هذا رئيس القسم له أن يقدر هذا حق كفلة القانون للمعترض اللجوء القضاء الإداري أصوليين، مسائلة الأربعة سنوات وهذه الأعداد التي ذكرتها السيدة النائبة بالحقيقة هذا خيار تركته لمدراء المديريات وليس معناة إعفاء كل أربعة سنوات مدراء المديريات الآن الحقيقة وجدت أشخاص مثلاً اصبح عليه (٢٠) سنة أو (٣٠) سنة مسؤول مجمع هو عند مع احترامي لكل الشهادات ابتدائية وتحت يده دكتوراه بالاتصالات هندسة اتصالات هذا غير منصف هذا يخل بالعمل قدرنا مدير المديريات بالمحافظات هو أقدر لتقدير المصلحة العامة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

مدير المديريات الذي يضع واحد شهدة الابتدائية يدير أناس موظفين تحت يده بشهدة الدكتوراه وليس مؤهل بتطبيق الأربعة سنوات نخرج مدير المديريات، أذا يوجد عندنا كوادر فضلتي جنابكم شهادات عليا يديرهم خريج ابتدائية أقل منهم درجة ويعطي خيار إلى مدير العام وأقول للمدير العام هل يوجد عندك إمكانية وفسحة قانونية بتطبيق الأربعة سنوات قانون الموظفين الأجراء التغييرات أول ما يتم عقاب المدير العام الذي عمل هذا الأجراء.

- هيام الياسري (وزيرة الاتصالات):-

السيد الرئيس أنا ورى هذا الكلام ما غيرة مدراء المديريات وتم اختيار ناس مؤهلين أضافة إلى ذلك بعض المديريات لم استطيع أن أغيرها لكن يتم رفع لي ويرفع للمدير العام اذا طلب استثناء أو طلب إبقاءه أو إعفاءه أريد أن أقول قضية مهمة هذه القضية رغم صلاحية الوزير لان مقتضيات المصلحة العامة وتقدير لمصلحة العمل لكن مع ذلك أنا عملة بشفافية صدرت كتاب بعد أن تم استلام الوزارة لتقييم أداء المسؤولين شعب وأقسام ومدراء وخاصة الإدارات الوسطى واستمارة التقييم كانت فيها مجموعة أسئلة وتفاصيل ويفترض يشرح لي رؤى وطريقة في أدارة الأمور وطبعاً هذه لماذا عملتها وهذه ليس فقط حرصي على العمل وهذه مسؤوليتي ويوجد ناس في البرنامج الحكومي الزم الوزارة بتقييم الإدارات وتغييرها ونحن تنفيذ لهذا النص في البرنامج الحكومي وأنا لم منفذته يقول يوجد حيود في البرنامج أنت لم تنفذي هذا الأجراء أولاً تم اعتماد الشفافية ثانياً اعتمدت يعني تقييم أيضاً ومقابلات وتقصي ويوجد نقطتين أخير حتى لما أطول على حضراتكم مسألة أن القانون لم يعمل في غير مكان أو المشاريع كلا في قسم لم يعمل طبعاً هناك تعديل للأمر التي تم ذكر السيد النائبة أصبح علية إلحاق لتعديل الأوامر تصاغ من قبل المكتب أو الدائرة القانونية أو غيرها أصبح هناك تعديل ولا موجد عندي السيد النائبة لكن هو مجرد أني نقلته من المكان الذي هو طبعاً بغضهم على لجان تحقيقية بعضهم يوجد عند شركات مقاولات موجود في هذا القسم يوجد عند شركات يأخذ المشاريع له وهو موظف أنا قدرت من المصلحة يجب أن يداوم في مكان أخر.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

حتى أثبت هي قالت أنا عملت استمارة تقييم كل الأوامر السيد الرئيس صدرت لم يشر به إلى أي لجنة تحقيقية أو مجلس تحقيقي أو عقوبة أو أحاله إلى النزاهة وإنما إلى الصلاحيات المخولة لنا يمنع فلان من ممارسة مهامه، أذا هؤلاء السيد الرئيس كما تقول الوزيرة أنا أريد أن أطبق برنامج الحكومي وهؤلاء فاسدين وفاشلين وكيف ترسلين كتاب تطلبي به أسماء الذين تم إعفاءهم لغرض تقديم كتاب شكر لهم؟ لماذا تم إعفاءهم ولماذا تقدمي لهم كتاب شكر؟

- هيام الياسري (وزيرة الاتصالات):-

الحقيقة هذه قضية كتاب الشكر بالعكس تؤكد كلامي أن هو ليس كل من تم اعفاء بالضرورة فاسد مثل ما تم ذكر وإنما يوجد ناس ليس اختصاص يعني مثلاً بالعكس هو الذي يتورط أذا ليس اختصاصه يعني مثل اختصاص أجهزة طبية أو ميكانيك هذا من تضع مسؤول ونحن وزارتنا تخصصية يمر عليه تحايل ويمر علية تهريب وحصلت عدد من المحافظات لم يفهم هذه القضية بالعكس يعني هو لمصلحته أنا أبعده وأضع شخص مختص هي فيشة أذا خرجتها من مكانها ووضعتها في غير مكان أصبح هناك تهريب اذا هو ليس مهندس مختص لن يعرف، لذلك أنا من طلبت أسماء جماعة الأربعة سنوات يوجد خلط ليس الذين تم إعفاءهم الآن أنا أراهم غير مؤهلين الذين جاوزوا الأربعة سنوات الأن بعضهم تثمين لجهودهم وأنا طلبت شكر وتقدير أؤكد الرقم ليس (٥٠٠) لا يوجد له وجود يعني رقم مبالغ به.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اعود على جزئية معالي الوزيرة حضرتكم ذكرتي الذي لديه أربع سنوات، خدم أربع سنوات وتم اعفاءه وجهت له كتاب شكر وتقدير، اذا هو ذوي خبرة ومتمكن وليس مدير عام وليس بهذه الدرجة، اذا مُجد المفروض يستمر و يوجه له شكر، واذا غير مجد عندما يعفى لا يوجه له شكر لأنه هو أعفي لأنه غير مجد، أنا هكذا أفهم.

- السيدة هيام الياسري (وزيرة الاتصالات):-

هو حقيقة الشكر والتقدير تثميناً لجهوده في السنوات السابقة وليس لأنه هو غير مجد، أنا ذكرت لحضراتكم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يعني لديه جهود في السنوات السابقة ممكن أن يكمل.

- السيدة هيام الياسري (وزيرة الاتصالات):-

بالتأكيد لديه خبرة، لا ليس إلا ان يكمل لكن لديه خبرة عمل أربع سنوات سابقة يعني من باب التقدير مني، لكن نحن الحقيقة لان وزارة فنية تخصصية وجدت كثير من الحالات الذين يديرون الشعب والاقسام وحتى غيرها هم في الحقيقة ليسوا اختصاص، والذي ليس اختصاص هو يتورط لأنه تعبر عليه تهريب وتحايل، فهو ليس بالضرورة غير مجد أو سيء، لكن لا ينفع حسب تقدير الوزير الحالي أنه لا ينفع في هذا المكان.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سؤال أخر، الغير مجد والسيء هل كان مشمولاً بكتاب الشكر والتقدير بعد اعفاءه؟

- السيدة هيام الياسري (وزيرة الاتصالات):-

أنا الحقيقة طلبت الاسماء من الإدارات وهي ليست جميعها أُخذ فيها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

دققي الامر معالي الوزيرة؟

- السيدة هيام الياسري (وزيرة الاتصالات):-

أكيد، بالتأكيد لأنه حقيقة هم ممكن أرسلوا لي أسماء يمكن غير معفيين، اللذين تتفضل فيهم سيادة النائبة (٥٠٠) أو لا أعلم (٤٠٠) ممكن قام بجرد أي أسماء لديه وأرسلها لي، لكن أنا أكيد أدقق هذه الاسماء، وعموماً أما اسلوبي هو الحقيقة الثواب والعقاب، أقدم كتب شكر وتقدير كثيرة لو تأتون لي وفي نفس الوقت أعمل لجان تحقيقية كثيرة أعاقب، نظامي في العمل الثواب والعقاب، شكراً.

- النائبة حنان سعيد محسن علوان الفتلاوي:-

يعني أتمنى من حضرتك لأنه في النتيجة قد السؤال يتحول الى استجواب بالتالي سوف أتعامل معك بوثائق وأرقام دقيقة أتمنى كل شيء تجيبين عليه يكون دقيق، أنتي تقولين لا يوجد هكذا عدد، أنتي نص الكتاب أولاً لأوضح لك، كتاب الشكر أنتي لم تقولي للمحبين فقط، قلتي جميع من تم أعفاءهم يعني الجيد والغير جيد تشكرينه، فلماذا تعفينه اذا هو جيد، اذا هو جيد تكرمينه وترقيه وتعملينه رئيس قسم لا تعفينه، اذا غير جيد لا تعطينه شكر تحولينه للنزاهة، ترسلينه الى القضاء حتى يتعاقب ويكون عبرة الى من أعتبر، نحن هنا نساوي الجيد والغير جيد وجميعهم نعطيهم كتب شكر و تقولين أنا أسير بمبدأ الثواب والعقاب.

ثانياً: معالي الوزيرة أن شاء الله في الاستجواب سوف أقدم لكي أوامر ادارية أبعدتي دكتوراه في الاتصالات و وضعتي صاحب شهادة الاعدادية وضعتيه مسؤول شعبة عليه و مسؤول قسم، أقدم لكي ليس كتاب واحد أكثر من كتاب وأبرزها لكم هنا، بالتالي مضيتم بالإجراءات ليس بقصة الاختصاص، ذكرتي أي أحد مضى عليه أربع سنوات أبعدوه، واجهتكم مشكلة بعد أن أبعدتموهم، ثم وجدتم أنه الذين أحضرتموهم وترغبين بتصعديهم هم أما أقل درجة وظيفية من ذاك أو أقل شهادة، رغبتي أن تعالجيها بخطأ آخر ولم تستطيعي بالنتيجة حصل هبوط في الايرادات وأصبح لديكم خلل بسبب الاجتثاث الجماعي الذي عملتيه، تقولين العدد ليس (٥٠٠) أنا أعطي لكي وبالرقم أنتي قلتي إعفاء جميع مسؤولي الشعب وجميع مسؤولين الاقسام، كم قسم موجود تعلمين كم قسم؟

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أقرأئيه.

- النائبة حنان سعيد محسن علوان الفتلاوي:-

أنا الآن أقول لك سيادة الرئيس، لديها مدير قسم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لا، الأمر الذي يقول الاعفاء.

- النائبة حنان سعيد محسن علوان الفتلاوي:-

قيام مدير مديريات الاتصالات والمعلوماتية بإعفاء مسؤولي المجمعات من مضى على توليهم المسؤولية أربع سنوات وتكليف آخرين، إعفاء وتكليف مدراء الاقسام ومسؤولين الشعب، الجميع لم يقل أحد يبقى، كل شخص مضى عليه أربع سنوات أبعديه، هذا يعني قتل للخبرة والكفاءة، الدول تتبارى تذهب بالكونغرس في مجلس الاعيان تجد أي أحد كبير بالسن، أي أحد لديه خبرة، أحضروه يستفيدون من خبراته، وشخص مضى علية أربع سنوات في مكان عمله، أعمل تقييم، أعمل لجان تحقيقية، قيمي الكفوء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أطلبي من الوزارة إكمالاً لهذا السؤال و أيضاً لجنة الاتصالات تطلبون من الوزارة الاوامر التفصيلية التي صدرت منهم، أوامر إعفاء، حتى يكون لدينا إطلاع نعلم العدد، هي الوزارة سوف تجيب عليكم بأوامرها الموجودة التي صدرت سابقاً، الاسم ومكانه.

- النائبة حنان سعيد محسن علوان الفتلاوي:-

يا سيادة الرئيس كادر وزارة الاتصالات جميعه (١٥) ألف، وتغير في شهرين (٥٠٠) شخص.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

واضح أطلبي الأوليات هل نفذ هذا الامر بالكامل، أطلبي الأوليات.

- السيدة هيام الياسري (وزيرة الاتصالات):-

أنا فقط أقول لسيادة النائبة، افترضت النوايا وبنت عليها، ذكرت أنه كان قصدك كذا ورغبتي بكذا وحدث كذا، فأنا حقيقة لا أعتقد التفسير يكون في النوايا، ذكرت هبوط الايرادات واقعاً بالعكس أنا عندما استلمت الوزارة الى حد الآن الايرادات في تزايد لم يحصل عندي مطلقاً هبوط في الايرادات، المسألة الاخرى أعود وأقول الكتاب الذي تفضلت فيه السيدة النائبة وقرأته كل الشعب وكذا، لم تقرأ يوجد جزء آخر الذي هو، أولاً الإعفاء ليس من عندي من المدراء بأوامر إدارية وليست وزارية لكن يوجد كتاب أخر يقول أنه مدير المديرية يقدم استثناءات، لذلك لم يتم إعفاءهم مطلقاً، وأعود وأقول حتى لو تم إعفاءهم، لا يوجد أحد تم إعفاءه أو تم استثناءه اذا لا توجد مصلحة معينة، أنا أقدر توجد مصلحة معينة وهذا صلاحيتي كوزير.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تعقيب، لا يوجد تصفيق، اذا صح هذا الامر، الأمر خطأ، أنا موظف لا أكون في كل تغيير وزارة يحضر وزير يقول أخرجوا جميع الموجودين أو يحضر وزير أخر يقول أعيدوا جميع الموجودين، اذا الامر بالتقييم فيتم تشكيل لجان تقييم برئاسة الوزيرة ومن ترى أنه مناسب في أي وزارة أو الوزير ومن يرى أنه مناسب، يقيم أداء ولاحقاً حسب التقييم تخرج النتيجة، أما الأمور تجري بإطلاقها، هذا يحتاج تدقيق، بعد أن تدققون اللجان المعنية أرسلوه لنا مرة أخرى.

لجنة الاتصالات بما يتعلق بهذا الامر أطلب نسخة منه والنسخ تعرض على النواب وآلية تنفيذه كيف تنفذ؟

انا غير معترض على التغيير سيادة النائبة، الاعتراض ليس على التغيير، الاعتراض على إطلاق الأمر على الجميع، تمام الاستثناءات لاحقة الأصل بإطلاقها، نحن نناقش اجراء اداري، غير صحيح، توجد مواطنين اخوان توجد أشخاص أنا لا أتحدث فقط بجزئية الاتصالات أتحدث بشكل عام، يوجد أشخاص موظفين بالدولة ويخدم ويركض ليل مع نهار، ويأتي في الصباح لأنه صدر أمر أنه مدير قسم أو مدير في دائرة وصدر أمر من دون تقييمه بإعفائه هذا يراد له الوقوف لدى هذه الحالة، لا أتحدث فقط عن جزئية الاتصالات أتحدث بأمر عام، غداً يستلم وزير جديد في المؤسسة الفلانية، يقول أي أحد مضى عليه أو أي مدير قسم يخرج، ادارياً غير صحيح بغض النظر عن النوايا الموجودة بداخله، صدرت استثناءات تابعوا لنا الاستثناءات، بالعموم لا يجوز اطلاق الأمر بإطلاقه على جميع الموظفين، أمضي السيدة النائبة بالسؤال الذي يليه.

- النائبة حنان سعيد محسن علوان الفتلاوي:-

الله يرضى عليكم، أنا احاكمك على النوايا، حضرتكِ من المفروض تجيبيني على الوقائع ليس على الانشاء، أنا أطلب وقائع وليست أنشاء، الاجابة لا تكون في الانشاء تكون بالوقائع.

السؤال الخامس: ما هو سبب تجاوزكم للدستور في اعمامكم المرقم (٤٥٢٣/١٩ في ٢٠٢٢/١٢/٧) والمتضمن تهديد الشركات التي تلجأ للقضاء بعدم التعامل معها نهائياً وحيث أن حق التقاضي كفله الدستور بموجب المادة (١٩) ثالثاً، هذا يشكل تعسف وتجاوز على سلطة مستقلة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

إجابة.

- السيدة هيام الياسري (وزيرة الاتصالات):-

أنا الحقيقة فقط أحب أوضح.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لا توضحي التي شطبت اعبريها، التي تشطب لا تعرض، فقط وضحي الى المجلس ولاحقاً كذلك تشطب.

- النائبة حنان سعيد محسن علوان الفتلاوي:-

السؤال الخامس: ما هو سبب تجاوزكم للدستور في اعمامكم المرقم(٤٥٢٣/١٩ في ٢٠٢٢/١٢/٧) والمتضمن تهديد الشركات التي تلجئ للقضاء بعدم التعامل معها نهائياً وحيث أن حق التقاضي كفله الدستور بموجب المادة (١٩) ثالثاً، وهذا يشكل تعسف وتجاوز على سلطة مستقلة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السؤال يصاغ بالطريقة التالية: هل تم بالفعل تهديد الشركات التي تلجأ الى القضاء بعدم التعامل معها نهائياً، حيث أن التقاضي حق مكفول للجميع؟

- السيدة هيام الياسري (وزير الأتصالات):-

في كل تعاقداتنا واستناداً للمادة (١٥٠) من القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية نضع في حالة النزاع شقين في العقد، في حالة حدوث نزاع تكون هناك جلسات توفيق حل نزاعات وتراضي ثم بعد ذلك في حال فشلت هذه اللجان في التوفيق والتراضي يكون اللجوء الى القضاء والعقد شريعة المتعاقدين وكل العقود فيها هذه النصوص، والذي وجدته عندما استلمت الوزارة كم كبير من الدعاوى القضائية مرفوعة على الوزارة وأنا رأيت أنه من غير المناسب كل عملنا يكون خصومات مع القطاع الخاص دعوتهم للتفاوض لأنه بعض الإجراءات من ينفذوا الجزء الأول، مباشرة اشتكوا للقضاء في حين هو الجزء الأول يفترض أنه يكون حل نزاعات بالتوفيق ثم اللجوء الى القضاء، وهو ليس موضوع تهديد بل بالعكس كانت دعوة للتفاوض ولتشجيعهم على الجلوس مع البعض ومع الشركاء الاستراتيجيين، ومع ذلك لأنه هذا أسيء فهمه تم إلغاء الاعمام.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

التقاضي حق كفله الدستور ونحن كسلطة تشريعية لا نستطيع ان نصدر هكذا اعمام ونقول لأي مواطن أو قطاع خاص أو حكومي نقول له لا تذهب للقضاء، ولا أسمح لك وإذا ذهبت للقضاء سوف لن أتعامل معك، ونحن أعلى سلطة تشريعية في البلد لا نجرؤ أن نعمل هكذا تعميم.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد عبد القادر (نائب رئيس مجلس النواب):-

اعتقد الجواب كان الغاء التعميم.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

كلا، الإلغاء متى؟ والاعمام متى؟

- السيدة هيام الياسري (وزيرة الاتصالات):-

الإلغاء قبل ثلاثة أشهر أو شهرين، وأنا فهمت أن السؤال الشفاهي ليس فيه تزويد أوليات للسائل، وهيه موجودة عندي في الهاتف النقال وليس ورقياً، والعقد شريعة المتعاقدين، والعقد ينص على ان أولاً نذهب للتفاوض وللحل الودي ثم للقضاء، والمعلوم للأستاذة القانونيين الخاص يقيد العام، وبالتالي العقد شريعة المتعاقدين.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

مخالفة صريحة للدستور الذي كفل حق التقاضي بالنص وبالتالي هو مخالفة صريحة للدستور، وبعد كم شهر ترتب أثر ولم تنتهي الآثار التي ترتبت عليه، أول شيء التعدي على سلطة مستقلة وهو القضاء لا الوزير ولا نحن ولا أي شخص من حقه ان يصدر قرارات يمنع شخص يذهب الى القضاء.

ثانياً: حضرة الوزيرة شريكها الأساس ان انجاح قطاع الاتصالات هو القطاع الخاص واذا تهددينهم بهذه الطريقة كيف سوف يعمل معك وكيف تنجحين في عملك، يوجد نص صريح بكل العقود ومع كل الجهات أنه في حال الخلاف يذهبون الى القضاء وهذا النص.

- السيد شاخه وان عبد الله احمد عبد القادر (نائب رئيس مجلس النواب):-

ممكن طرح السؤال بطريقة أخرى، بداية الاعمام ما هو السبب بمنع الشركات من اللجوء الى القضاء وما هو الهدف من هذا الإعمام؟

- السيدة هيام الياسري (وزير الأتصالات):-

لذلك أنا أقول هو ليس تهديد وأنا سوف أقرأ المقدمة، السعي من الوزارة لتنفيذ محاور البرنامج الحكومي لتقديم الخدمات بجودة عالية وأسعار منخفضة ولما يمر به بلدنا العزيز عموماً وقطاع الاتصالات خصوصا من تحديات حرجة تتطلب تظافر جهود الوزارة مع القطاع الخاص بشراكات عمل حقيقية لإحداث تغييرات إستراتيجية في قطاع الاتصالات،

هذه هي المبررات وأنا على العكس هذا ليس تهديد أو مقاطعة أنا أريد ان تتظافر الجهود معهم ونجلس مع البعض ونتفاوض بحلول رضائية وبتنازلات من كلا الطرفين وعدم اللجوء الى القضاء وقصدي أنه اساعدهم على اللجوء للقضاء، أما مسألة ترتيب الأثر، إطلاقاً لم يرتب أثر وبعض الشركات رفعت على الوزارة الدعاوى القضائية دون الاتفاق أو حل نزاعات ولم تنفذ العقد مباشرة رفعت علينا الدعوة ولم يترتب عليه أي أثر.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

القرار اتخذته الوزيرة وبقى ثلاثة أشهر وهددت به الشركات وبعد ذلك عندما أصبحت القضية رأي عام واعترضوا وربما حتى السلطة القضائية انزعجت في وقتها من القرار قمت بألغاءه معالي الوزيرة، وهذا هو المهم، وإلا لا أحد يستطيع منع التقاضي لأنه مكفول، ومثل ما ذكرتُ نحن سلطة تشريعية ولا نستطيع أن نجبر أحد على عدم الذهاب إلى القضاء، هذا حق كفله الدستور.

السؤال السادس: ما هو السبب إصدار قرارات وسياسات دون دراسة جدوى إلغاءها بعد فترة قصيرة مثل الاشتراك المدعوم؟

- السيدة هيام الياسري (وزيرة الاتصالات):-

أريد أن أعود مرة أخرى وأقول يا ليت من سيادة النائبة أن لا تفترض فرضيات أو نوايا لأنه قالت ربما السلطة القضائية منزعجة من هذا الكتاب، ولم يردني شيء بهذا الخصوص.

بالنسبة الى السؤال السادس أتحفظ على كلمة وردت في السؤال ووردتني رسمياً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذه الكلمة رفعت.

- السيدة هيام الياسري (وزيرة الاتصالات):-

قضية الاشتراك المدعوم الوزارة وعلى مدى السنوات السابقة حسب قانون هيأة الرأي يجيز في المادة السادسة منه اعداد سياسات وبرامج لتنفيذ خططها وكذلك مجالس ادارة التمويل الذاتي لها الحق بأعداد برامج وسياسات باعتبار ايضا مسؤولة عن تقديم الخدمات، السؤال يتحدث عن عدم وجود دراسة جدوى وهذا غير صحيح ودراسة الجدوى موجودة قبل اقرار السياسة واصدار القرار.

من الناحية العلمية عندما نضع خطة معينة أو سياسة أو برنامج معين ندرس أثرها علمياً وجرى العمل في الوزارة على أنه عند إعداد أي سياسات أو برامج تخضع للتقييم وللدراسة ونرى نتائجها قد نعدل بها أو نلغيها وقد نستمر بها وهذا الموضوع الذي ذكر كمثال وهو أصلاً عندما أقر لمدة ثلاثة أشهر فقط ومن البداية كان القرار ثلاثة أشهر ثم يعاد تقييمه وبعد إعادة التقييم تبين أنه لم يحقق الأهداف المطلوبة منه بالشكل المناسب، وهذا خارج موضوع السؤال أخوض في الأسباب ولذلك قُرَ أيضاً بناءً عن دراسة، قرر مجلس الإدارة وهيأة الرأي ترك الخيار للمواطن ولم يتم إلغاءه إنما هو قائم والمواطن مخير بالعمل به أو عدمه.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

هو لماذا أصدر القرار، أساساً القرار أنت قدمت دراسة شخصية مقدمة من قبلك وأقرت في يوم السبت في اجتماع مع هيأة الراي بنفس الملاحظة السابقة وبغياب الوكيل الأقدم المختص الذي يعترض عادة، وقرار هيأة الرأي لا يقول ثلاثة أشهر وهذه الأوليات كلها ويوقل خدمة الأنترنيت المدعوم، أنا ليس لي علاقة بالقرار لكن أنا أحاججك وخرجت بمؤتمر صحفي وتشرحين وبشرى سارة للمواطنين والأنترنيت مجاني وسمي أنترنيت الوزيرة وبالتالي أنت مسؤول تنفيذي أعلى بأهم قطاع في الدولة وهو الاتصالات تأتين وتطبقين شيء أسمه أشتراك مدعوم وأنت لم تجربه لا في قرية أو مدينة أو قضاء أو ناحية وتجعلين الناس حقل تجارب وتقولين سوف يأتي الأنترنيت المدعوم ويشبه المجاني، هل تعرفين لماذا فشل هذا المشروع؟ فشل لأنه أنت حسبت على اساس الشخص الواحد والعائلة العراقية لا تتكون من شخص واحد، وأنت تقولين كل جيجا (١٥٠٠٠) دينار والعائلة ليس فيها شخص واحد فيها خمس أو سبعة أشخاص، وهذه لا تكفي طوال الشهر يجب أن يجدد الاشتراك أكثر من مرة وعلى عدد أفراد العائلة وبالتالي إذا ضربنا سبعة أو خمسة في (١٥٠٠٠) دينار يكون الرقم أكبر بكثير من الاشتراك العادي والقرار هو لتخفيف العبئ عن كاهل المواطن أو الإضرار به؟ وبعد فترة لم يشترك أحد من أصل (٤) مليون مشترك والذين اشتركوا هم فقط (٤٠٠٠) وبالتالي لا يوجد اقبال على عليه لأنه أصبح أغلى على المواطن من الأنترنيت العادي.

- السيدة هيام الياسري (وزيرة الاتصالات):-

أرجع وأقول أنه السؤال لم يكن يتعلق بشرح تفاصيل الاشتراك المدعوم لأن الشرح يحتاج نصف ساعة للتوضيح وأرد على ما ورد في السؤال، الذي هو هل هناك دراسة جدوى؟ نعم هناك، ولماذا صدرت وتم الغاءه؟ وضحت ذلك أنه خاضع للتقييم، أما أنه أريد أن أثير قضية أنه الاجتماع يكون في أيام السبت هذه مسالة يفترض أن نفتخر بها وحتى يوم الجمعة نحن نداوم ولغاية

الساعة (٢) ليلاً وأحياناً أعود من الوزارة قرابت الساعة (٢) ليلاً وهذا خارج أوقات الدوام الرسمي، ولدينا توجيه من مجلس الوزراء ورئيس الوزراء مكتوب وليس شفوي أنه يجب أن يكون الدوام ليلاً نهاراً وجمع وعطل رسمية لتسريع الانجاز ومجلس الوزراء أو جلسة عقدت في يوم الجمعة.

بالنسبة الى غياب الوكيل واعتراضه لم أراه صحيحاً لأنه على العكس الوكيل هو يؤخذ عليه أنه عادة لا يحضر هيأة الرأي ليس لكونه يوم السبت حتى في الأيام العادية لأنه من سكنة البصرة وربما لا يعجبه أن يحضر وبالنتيجة أنا لدي نصاب إذا مكتمل تنعقد الجلسة.

يوجد تحفظ واحد فقط على انترنيت الفضاء لكن هو وقع الكترونيا وصوت وتحفظ بعد عشرون يوماً بالتوقيع الحي، ونحن نمضي على التصويت في نفس الجلسة ولا نمضي على تصويت بعد عشرون يوماً، وأؤكد مرة ثانية هاتين القضيتين خارج السؤال.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

اجتماعات هيأة الرأي خلال الأسبوع كلها حضرها الوكيل، فقط أيام السبت والجمعة وايام العيد لا يحضرها وبالتالي الابتعاد عن الشبهات أفضل، وفي هذه القصة بالذات الدراسة من عندك ولم يقدمها أي جهة فنية.

- السيدة هيام الياسري (وزيرة الاتصالات):-

القرار يتخذ من مجلس الإدارة وهو الذي يضع السياسات.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

الدراسة انت من قدمها وأقرتها هيأة الراي وطبقتيها وبعد شهر رأيت فشلها وقمت بتعديل أكثر من قرار ولك تعدل وبعد ذلك ألغيتها وفشل، لكن أنا هنا أحاسب على الهدر في المال العام الذي سببه هذا القرار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لا نحكم ونقول هنا أنه هدر، وعندما يكون هدر يكون هناك استجواب.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

أوضح ذلك، أعطت (٢٥%) من السعات مجاناً للشركات ولكل المشتركين، أنت عندك (٤) مليون مشترك، تعطي (٢٥%) مجاناً لكل السعات والمشتركين فقط (٤٠٠٠).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

إذا تعتقدين فيه هناك نذهب الى الاستجواب، أنت استفهمت عن الأمر والسيدة الوزيرة أجابت، استفهمت عن اصدار قرارات وسياسات دون دراسة جدوى وقيامهم بإلغاءها والوزيرة قالت أن القرار أتخذ في هيأة الرأي وخلال التطبيق خرجت ملاحظات وتمت العودة عليه، لهذا الحد أنتهى السؤال.

شكراً للسيدة السائلة حنان الفتلاوي الى ممارستك للدور الرقابي، السيد معالي الوزيرة شكراً لالتزامك بالدستور والنظام الداخلي, من خلال الأسئلة التي طرحت ومن خلال الإجابات نؤكد على وزارة الاتصالات ضرورة استقطاب شركات أخرى تعمل في قطاع الاتصالات، الشركات شبه احتكارية خلال السنوات السابقة ويوجد غياب على السيطرة على منظومة الأنترنيت والسعات ونسمع دائماً تهريب السعات في المكان الفلاني خلال السنوات الماضية واحتكار جهة معينة لموضوع السعات وبعض الأمور تقع خارج الإدارة المركزية للحكومة الاتحادية وتحدث في بعض المناطق وهذا الموضوع يتطلب رؤية واضحة من الوازرة ونحن ندعم الوزارة في هذا التوجه، حظرتك ذكرت أنه تعزيز منظومة الاتصالات والأنترنيت من خلال استقطاب شركات نؤكد دعمنا

في هذا الأمر وفي نفس الوقت معالي الوزيرة في بداية السؤال، التوجيه الشفهي للضرورة مهم لكن على أن يلحقه قرار لمن أصدر القرار وهو مكتوب وإذا تطلب الاجراءات سريعة أو أتصال شفهي أو توجيه شفهي من السيد رئيس مجلس الوزراء أو من مجلس النواب أو من أي جهة أخرى لها صلاحية على عمل المؤسسة الفلانية يلحقها مخاطبة رسمية وفي بعض الأحيان قرار من الجهات المعنية وقد يتطلب قرار من مجلس الوزراء وليس فقط التوجيه الشفهي لأنها إجراءات يترتب عليها تبعات أو من ضمن صلاحية الوزير المختص.

الأمر الآخر، أرجو أن يعاد في الكثير من المفاصل تقييم أداء عمل الموظفين الذين أشرتم لهم، الموظف الكفوء يعاد ويكرم ويكافئ والموظف المقصر يحاسب، ترفع الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة (٥:٥٠) مساءً

****

****

****

****

**

*